

1

الفصل الأول

مداخل السياسة الاجتماعية وركائزها

- أولاً: مفهوم السياسة الاجتماعية.
- ثانياً: عناصر السياسة الاجتماعية.
- ثالثاً: ركائز السياسة الاجتماعية.
- رابعاً: أهمية السياسة الاجتماعية.
- خامساً: أهداف السياسة الاجتماعية.
- سادساً: مداخل السياسة الاجتماعية.
- سابعاً: وظائف السياسة الاجتماعية.
- ثامناً: إستراتيجية السياسة الاجتماعية.

أولاً: مفهوم السياسة الاجتماعية:

وقبل عرض مفهوم السياسة الاجتماعية يجب التعرف على التالي:

1- مفهوم السياسة العامة: Public Policy

السياسة لغة تعنى: تدبير أمر عام في جماعة ما تدبيراً يغلب فيه معنى الإحسان ويقصد بها اصطلاحاً منذ استعمالها الإغريق: تدبير أمور الدولة(1).

وتعنى السياسة مجموعة القوانين التي يضعها المديرون في داخل الدولة لتوجيه الأداء المهني للعاملين في المؤسسات الحكومية(2).

حيث إن ما يؤخذ عن ذلك التعريف قصر السياسة على القيادات الحكومية دون مشاركة الهيئات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية.

كما يشير مصطلح السياسة على أنه يشكل المحصلة النهائية للخيارات التي يقوم بها المشرعون والتفزيون وهذه الخيارات هي محصلة لتفصيلات القيم(3).

يركز هذا التعريف على أن السياسة العامة تمثل عملية صناعة القرار وتشارك فيها المؤسسات التشريعية والتنفيذية معاً، حيث تمثل القيم الدينية أو الاجتماعية المحك الأساسي في اختيار البدائل المطروحة وتمثل هذه القيم أيديولوجية المجتمع.

وتشتمل السياسة العامة على عدد من السياسات الفرعية في النواحي المختلفة، السياسة الزراعية، السياسة الاقتصادية، السياسة الخارجية، السياسة الاجتماعية.... إلخ وتعتبر مجالات فرعية للسياسة العامة(4).

كما تشير السياسة العامة: إلى خطط أو برامج أو أهداف عامة أو كل هذه معاً حيث يظهر منها اتجاه الحكومة لفترة زمنية مستقبلية بحيث يكون لها مبرراتها، وتعتبر السياسة العامة التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة والحكومة هي المسؤولة عن التوجيه(5).

والسياسة العامة عادة ما تأخذ شكل برنامج عمل لسلطة عامة أو لعدة سلطات حكومية، وتوجد خمس سمات أساسية ترتبط بالسياسة العامة هي(6):

1. التركيز على مضمون السياسة أكثر من التركيز على العمليات التي أنتجتها.
2. تتضمن عناصر اتخاذ القرار أو تخصيص الموارد وتتسم بطريقة سلطوية أي يفرضها الفاعلون الحكوميون على البيئة المحيطة بهم.
3. هي إطار عام للفعل ووجودها، بالتالي لا يعترض بالضرورة وجود إستراتيجية شاملة أو مستمرة.
4. تؤثر بمضمونها وتأثيرها على عدد ما من الأفراد والجماعات والمنظمات فلكل سياسة عامة جمهور من الخاضعين لها ومن الفاعلية في مجالها.
5. الأفعال التي تؤسسها عادة ما ترجع في تحديدها إلى توجيهات صريحة أو مضمرة، ظاهرة أو خفية فأى سياسة عادة ما تصاغ لتحقيق أهداف أو تأسيس قيم أو إشباع حاجات، فهي بهذا المعنى معيارية Normative.

كما تعرّف السياسة العامة بمعنى واسع بأنها (القواعد التي تحكم حياة الناس والتي تبين السلوكيات المتوقعة، وتحدد السياسة كيف تتم إدارة الحكومات والمجتمعات والمنظمات في أسلوب منسق) (7).

كما تعنى السياسة العامة مجموعة المبادئ التي تستند إليها أي حكومة في تحقيق وتنفيذ أهدافها على المستوى المحلي أو القومي أو الدولي(8).

ومن ثم فإن السياسة العامة هي (مجموعة المبادئ أو منهاج للعمل تعتمد عليها الحكومات في تحقيق أهدافها الداخلية أو الخارجية).

(1) مفهوم سياسات الرعاية الاجتماعية: Social Welfare Policy

تعتبر سياسات الرعاية الاجتماعية فرع من فروع السياسة العامة والتي تعبر عن أفعال الحكومة والتي تؤثر على نوعية الحياة لأفراد المجتمع.

ويعرّفها (تتمس Titumuss) بأنها جهود حكومية تبذل لدراسة الموقف الحالي وكذلك تقدير المستقبل وتحديد الاتجاهات لتلافي مشاكل متوقعة وللتحكم في مواقف محددة حتى يمكن من ذلك تحقيق الرفاهية للمجتمع(9).

يركز هذا التعريف على أن سياسات الرعاية الاجتماعية خطة حكومية أي من اختصاص السلطة التنفيذية فقط، إلا أن السياسة أوسع مجالاً من الخطة فالخطة عدد من البرامج والمشروعات بينما تشمل السياسة عدد من الخطط بتحقيقها تتحقق السياسة.

ويعرّفها (مارشال Marshall) على أنها سياسة الحكومات التي تتضمن الأفعال التي تؤثر مباشرة في رفاهية المواطنين من خلال تزويدهم بالخدمات العامة والتأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي والصحة وخدمات الرعاية الاجتماعية والإسكان وغيرها(10).

اتفق (مارشال Marshall) مع (تيمس Titmuss) في نظرتهما إلى السياسة باعتبارها خطة الحكومة وتشمل مجموعة من البرامج التي تحقق أهداف الحكومة وتقدم خدماتها لأفراد المجتمع.

بينما تعرف سياسة الرعاية الاجتماعية بأنها الاستراتيجيات والخطط التي يضعها المجتمع لمواجهة القضايا والمشكلات الاجتماعية ومقابلة الاحتياجات الاجتماعية(11).

وينظر لسياسات الرعاية الاجتماعية على أنها مجال أو عملية(12):

1. سياسة الرعاية الاجتماعية كمجال تهتم بالمشكلات المجتمعية وقضايا المجتمع، وذلك بهدف تنمية ووضع الإجراءات والأسس التي تعمل على مساعدة الأفراد وتحقيق الرفاهية لهم.

2. سياسة الرعاية الاجتماعية كعملية ينظر إليها على أنها عملية متصلة من الإجراءات والتي تشمل وضع وتنفيذ السياسة الاجتماعية والتي تهدف إلى حل مشكلات المجتمع.

ويعرّفها (أحمد كمال أحمد) بأنها (مجموعة القرارات من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية العامة، وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود أيديولوجية المجتمع، ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحتوي عدداً من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية والمترابطة والمتكاملة) (13).

كما يعرف (طلعت مصطفى السروجي) سياسات الرعاية الاجتماعية بأنها (تتضمن الغايات والأهداف والإستراتيجيات ووسائل تحقيق هذه الأهداف، حيث إن صنع سياسات الرعاية الاجتماعية يتطلب إستراتيجيات يلتزم بها المجتمع بأسره، فالغاية والوسائل كمتغيرات فاعلة في تحديد أي مفهوم بالرغم من اختلاف وجهات النظر) (14).

وتعرّف سياسة الرعاية الاجتماعية بأنها السياسات المصممة بمجال الرعاية الاجتماعية كأحد مجالات السياسة الاجتماعية(15).

ويختلف مفهوم سياسات الرعاية الاجتماعية من دولة إلى أخرى وفقاً للنظام السياسي السائد في المجتمع ويوجد ثلاث أمور هامة يجب مراعاتها في تحديد مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية وهي تتمثل في الآتي(16):

1. أن سياسات الرعاية الاجتماعية لا تقتصر عند تفسيرها إلى الرعاية الاجتماعية فقط بل تشمل باقي أنواع الرعاية.
2. أن سياسة الرعاية الاجتماعية تتداخل مع السياسات الأخرى وبالتالي يجب النظر إليها بصورة شمولية.
3. أن هناك سياسات أخرى لا تعتبر اجتماعية ولكنها تسهم بشكل فعال في الرعاية الاجتماعية.

كما يعرف (ميشيل هيل Michael Hill) سياسات الرعاية الاجتماعية بأنها (أنشطة سياسية تؤثر على الرعاية وبمثابة نتاج للتفكير المنظم الذي يوجه الخطط والبرامج والمشروعات الاجتماعية، كما أنها تصف دور الدولة ومدى علاقتها بالرعاية التي تقدمها إلى الأفراد) (17).

وقد أوضح (رونالد دير Ronald Dear) الخلط المثار بين مفاهيم السياسة والسياسة الاجتماعية وسياسة الرعاية الاجتماعية كآتي(18):-

1. السياسة: تعنى أي شيء تفعله الحكومة كوسيلة لعلاج المشكلات، وهي بمثابة الناتج لاختيار المشرعين وأصحاب اتخاذ القرار.
2. السياسة الاجتماعية: تمثل المبادئ والقواعد والإجراءات المنظمة التي تؤثر في وضع مستوى معيشة الأفراد وتحقيق الرفاهية لهم.
3. سياسة الرعاية الاجتماعية: تمثل السياسة التي تؤثر في توزيع الموارد؛ حيث تمثل آلية الحكومات في تحقيق التوازن في توزيع الموارد القليلة مع الحاجات غير المشبعة وضرورة تحقيق العدالة في توزيع الخدمات والموارد.

وتعرّف سياسة الرعاية الاجتماعية على أنها المبادئ والأعمال التي تؤثر على جودة الحياة وظروف الأفراد في الجماعات والعلاقات فيما بينهم في المجتمع، وتحدد السياسة الاجتماعية من خلال السياسات العامة أو الحكومية التي تقوم بالإصلاح في المؤسسات الاجتماعية وتحسين جودة حياة الناس والتي تقدم مساعدات إلى الأفراد ذوي الحاجات الخاصة، إضافة إلى ذلك تؤثر السياسات الاجتماعية على خدمات القطاع التي تشمل مؤسسات الخدمة الاجتماعية غير الهادفة للربح والمشروعات الهادفة للربح التي تتبنى سياسات إدارية لتقود العمليات والإجراءات اليومية(19).

وفي الغالب تنشأ سياسة الرعاية الاجتماعية استجابة للمشكلات الاجتماعية؛ وهذا لأن العلاقة بين المشكلات الاجتماعية وسياسات الرعاية الاجتماعية هي علاقة ليست طولية، وتعمل سياسات الرعاية الاجتماعية على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة(20).

وتشير سياسة الرعاية الاجتماعية أيضاً إلى (القوانين واللوائح التي تحكم بوجود برامج الرعاية الاجتماعية المعينة، ونوع العملاء المقدمة لهم الخدمة، ومن المؤهل لنيل هذه الخدمة، وتشمل سياسة الرعاية الاجتماعية قرارات على مستويات متنوعة من الحكومة، وهي التي تحدد من المخول لهم استلام المساعدات العامة وهي التي تضع القواعد المتعلقة بأنواع الخدمات التي يجب تقديمها ومؤهلات من يقدم هذه الخدمات) (21)

ويتضح من هذا التعريف أن سياسة الرعاية الاجتماعية تمثل آلية الحكومة في تحديد الموارد التي تقابل حاجات المجتمع والبرامج التي تساعد على حل مشكلات المجتمع.

كما يعرفها (جيل لويس Gail Lewis) بأنها (مجموعة السياسات الحكومية المختصة لتقرير الغايات أو الأهداف الاجتماعية والتي ترمي إلى تحسين الوضع الاجتماعي أو الرعاية الاجتماعية التي تقدم للمواطنين) (22).

ويركز هذا التعريف على مسؤولية الحكومة في محاولة تحديد الأهداف الأساسية للسياسة، حيث إن سياسات الرعاية الاجتماعية تعبر عن أنشطة سياسية تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لأنظامها السياسي وهدفها في المجتمع.

ويرى (ريكس سيكديمور Rex Sxidmore) أن سياسة الرعاية الاجتماعية تشمل نظم الرعاية الاجتماعية بما في ذلك المؤسسات التي تحدد الحاجات وتواجه المشكلات الاجتماعية(23).

بينما يعرفها (وليام بريجمان William G.Bruggemann) بأنها (السياسات التي تتعامل مع قضايا مجتمعية ترتبط بالعدالة الاجتماعية والحقوق والواجبات للأفراد فهي عملية توجيه حكومية لمواجهة المشكلات العامة والقضايا المجتمعية) (24).

ولذا فإن سياسات الرعاية الاجتماعية تمثل نسقاً فرعياً من السياسة الاجتماعية، كما يرى البعض أنها أحد فروع السياسة الاجتماعية Subunits of Social Policy وتتضمن التعليم الإسكان، الصحة، التأمينات الاجتماعية، الرعاية الاجتماعية..... إلخ(25).

ومن ثم فإن سياسات الرعاية الاجتماعية تمثل مجموعة من الإجراءات والقوانين والتشريعات التي توجه الخطط والبرامج الخاصة بالرعاية والتي تستهدف تنفيذ السياسة الاجتماعية، ويتم تحديد تلك السياسة في ضوء أيديولوجية المجتمع وإطاره السياسي والاقتصادي.

3- مفهوم السياسة الاجتماعية:-

تتعدد مفاهيم السياسة الاجتماعية فتعرّف السياسة الاجتماعية على أنها «القواعد والاتجاهات العامة التي تنتج كمنفعة للتفكير المنظم وتفاعل القوى الاجتماعية في المجتمع لتحقيق أهداف إستراتيجية بعيدة المدى في ضوء أيديولوجية المجتمع على أساس من الواقع المتاح وصولاً إلى معدل مرغوب فيه من الرفاهية لأفراد المجتمع» (26)، وتعرّف السياسة الاجتماعية أيضاً على إنها «تشريع حكومي يؤثر على الرعاية الاجتماعية وتشمل القوانين والقرارات» (27)، وهناك من يعرفها على أنها «إطار تطبيقي ومتعدد المبادئ متعلق بتحليل استجابات المجتمع للحاجات الاجتماعية التي تركز على هذه الخصائص المتعلقة بالسياسة والمجتمع والحكومة والطرق التي يمكن من خلالها إشباع تلك الحاجات» (28).

وتعرّف السياسة الاجتماعية أيضاً على أنها «تمثل الإطار العام الذي يتبناه المجتمع لتحقيق الرعاية الاجتماعية لمختلف فئاته وتصدر التشريعات والقوانين وتقيم المؤسسات التي تحقق أهداف تلك السياسة» (29)، كما تعرّف على إنها «الأفعال والتشريعات التي تقوم بها الحكومة من أجل تحسين رفاهية سكان المجتمع» (30).

وهناك من يرى أنها «تشمل مجموعة من المبادئ والإجراءات وأنشطة العمل والتي تترجم إلى نظام إداري وقواعد إجرائية تؤثر في النواحي الاجتماعية للناس، وبالتالي فالضرائب، المواصلات، الصحة العامة، البيئة، الأمن الاجتماعي، الخدمات بأنواعها يمكن اعتبارها نتاجاً للسياسات اجتماعية» (31).

وتعرّف السياسة الاجتماعية في إطار وجهة النظر التكاملية «على أنها مكون أساسي من مكونات السياسة العامة في المجتمع وهي تمارس باستخدام الآليات المتآلف عليها في العرف السياسي، وتهدف إلى تحقيق قدر متزايد من العدالة الاجتماعية، عن طريق توفير الخدمات المتنوعة والمتكاملة لأفراد المجتمع ككل، وتقدم للفئات الأكثر احتياجاً على وجه الخصوص، وهي بذلك تعمل على تشكيل المجتمع ككل» (32).

وهناك من يعرفها على أنها «محصلة التفكير المنظم الذي يستمد من أيديولوجية المجتمع ويسعى إلى تحديد الأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل، ويوضح مجالات خدمات وبرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية، ويوضح جهود التخطيط لخدمات ومشروعات الرعاية الاجتماعية» (33).

4- مفهوم صنع سياسات الرعاية الاجتماعية: The Making of Social Welfare Policies

تعرف صنع سياسات الرعاية الاجتماعية بأنها عملية تتضمن العديد من الأنشطة والبرامج التي تبدأ بوضع السياسة التي تتضمن تحديد المشكلات التي يعاني منها المجتمع، ثم صياغة السياسة المناسبة وتستمر حتى تصل إلى القرارات المناسبة (34).

بينما يعرفها (ميشل هيل Michael Hill) بأنها (عملية سياسية ناتجة عن مشاركة السياسيين والمهنيين وأعضاء المجالس وجماعات الضغط والمصالح، ويتم فيها المشاركة في صناعة سياسات الرعاية الاجتماعية وكيفية تنفيذها وتحديد مدى تأثيرها في تحسين رفاهية المواطنين والوقوف على مواطن القوة والضعف والاستفادة منها في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية المستقبلية) (35).

ومن القضايا مثارة الاختلاف بين المفاهيم التالية: صنع وصياغة، تحليل، تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية.

إن صنع سياسات الرعاية الاجتماعية قد يعني سياسات رعاية جديدة أو سياسات أخرى بديلة، من خلال مراحل وعمليات متعاقبة تبدأ دائماً بالتحديد الدقيق وصولاً إلى تحديد الأهداف والأغراض، ثم صياغة هذه السياسة وبرمجتها وتنفيذها وتقديرها وتقويمها، حيث إن صياغة سياسات الرعاية الاجتماعية عملية دينامية ترتبط بصنع القرار لتصبح سياسات الرعاية الاجتماعية مشروعيتها، وهي غالباً ما تتضمن مراحل وخطوات وديناميات صنع واتخاذ القرار، فالصياغة تركز على إعادة صياغة الأهداف أو تعديلها من خلال الوصول إلى اتفاقٍ ووضع الصورة النهائية والإجرائية لها(36).

كما أن صنع سياسات الرعاية الاجتماعية تتطوي وتدل ضمناً على المعايير المعيارية والمفاوضات المتعلقة بالأولويات فيما بين الأهداف والحاجات المتنافسة ومصالح الجماعة والمجتمع المحلي والقيم الثقافية وصولاً إلى الموارد(37).

حيث إن صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية تكون في شكل مجموعة من القرارات وهي عمل جماعي وليست قراراً فردياً، وهي بذلك تمثل نمطاً من الأفعال التي تستمر لفترة زمنية معينة(38).

يستتبط من ذلك أن صنع سياسات الرعاية الاجتماعية أعم وأشمل من صياغتها، وأن صياغة هذه السياسات مرحلة من مراحل صنعها، وهي المرحلة الأكثر دينامية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

بينما أن تحليل السياسة يعتبر أداةً للكشف عن مدى نجاح سياسات الرعاية الاجتماعية في تحقيق أهدافها(39).

فتحليل السياسة يركز على عائداتها ومدى قدرة السياسة في تحقيق أهدافها التي يتم تحديدها عند صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، كما أنها ترتبط بتقويم لسياسات قائمة بالفعل وبالتالي فهي تساعد على التوصل إلى سياسات بديلة وبذلك فهي عملية أقرب إلى الإستراتيجية(40).

كما أن الاختلاف بين صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وتنفيذها يبدو في مدى القدرة على التحديد الدقيق للقرارات المصيرية التي تصنعها هذه السياسة والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تنفيذها(41).

ومن ثم فإن صياغة وتحليل وتنفيذ السياسة تعتبر مراحل متعاقبة في عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وبالتالي تعتبر عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية أعم وأشمل من المفاهيم السابقة.

وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية تعني: (عمليات دينامية مستمرة وخطوات مترابطة لتحديد القضايا وتحليل المشكلات والحاجات المرتبطة، وصياغة الأهداف والاتفاق عليها، والتي تركز غالباً حول تحقيق العدالة الاجتماعية والحقوق الإنسانية من خلال اتخاذ القرارات والمشروعية لتنفيذ برامجها ووسائل تحقيقها، وتقدير وتقييم نتائجها المتوقعة، ومن ثم يؤثر ويوجه صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الأفضلية المجتمعية والقوى والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة)(42).

ثانياً: عناصر السياسة الاجتماعية:-

يقصد بعناصر السياسة الاجتماعية تلك المكونات الجزئية التي تتداخل وتكامل بعضها مع البعض الآخر لتخرج لنا في النهاية ذلك الكل الموحد الذي نطلق عليه مسمى السياسة الاجتماعية وتتمثل عناصر السياسة الاجتماعية التي يجمع عليها المختصين والخبراء في الجوانب التالية:

1- القرارات:

واتخاذ قرارات السياسة الاجتماعية هي عملية سياسية في الدرجة الأولى ويقوم بتلك العمليات مجموعة متعددة من الأفراد والأجهزة ذات الصلاحية والمخول لهم سلطة اتخاذ القرار وإصداره ومن بين هذه الأجهزة رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء واللجان المتخصصة في مجلس الشعب ولجنة الخطة القومية وأخيراً المجالس المتخصصة.

وبجانب هذه الأجهزة هناك بعض الأشخاص المسؤولين عن السياسة الاجتماعية في مجال السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس الشعب ورجال القضاء وكذلك المستشارين ذوي التخصص والخبراء من أعلى المستويات وكذلك الباحثين العلميين في مراكز البحوث والدراسات العلمية والذين يهتمون بدراسة الحاجات والموارد والإمكانيات وكيفية تحقيقها عن طريق السياسة الاجتماعية(43).

2- الأيديولوجية السائدة في المجتمع :-

والأيديولوجية هي أفكار مذهبية يعتنقها الغالبية العظمى من المجتمع وهي الفلسفة الموجهة لسلوك المجتمع بطبقاته كافة وهي خليط من الذات الثقافي والاجتماعي والحضاري والآداب العامة المتفاعلة معاً لشعب من الشعوب.

3- الأهداف بعيدة المدى :-

والأهداف هي الغايات المطلوب تحقيقها حتى يتمتع أفراد المجتمع بالرفاهية ومن بين الأهداف العامة التي يسعى الدول إلى تحقيقها توفير مظلة من التأمينات تشمل جميع الأفراد مثل توفير فرص التعليم لكل المواطنين وتوفير الرعاية الصحية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتوفير كافة برامج الرعاية للأطفال والشباب والفئات الخاصة وغيرها(44)

4- مجالات العمل الاجتماعي :-

تحدد السياسة الاجتماعية مجالات العمل الاجتماعي ويمكن توضيحها كالتالي بالنسبة لفئات الرعاية حيث يجب التركيز أولاً على الطفولة بوصفها صانعة المستقبل يليها الشباب ثم العمال المنتجون وأخيراً المسنون، أما فيما يتصل بالقطاعات فيجب أن تكون المفاضلة بينهما على أساس مدى الاحتياج ويمكن تحديدها كالتالي: المجتمع الحضري والمجتمع المتخلف والمجتمع الريفي والمجتمع المستحدث والمجتمع الصحراوي، وإن يكن التركيز على نفس الدرجة للمجال التنموي والوقائي والعلاجي(45).

5- الاتجاهات الملزمة والمنظمة للعمل الاجتماعي :-

ونقصد بها القواعد والمبادئ التي تحدد أبعاد العمل ومستواه، وتتحدد أهم الاتجاهات العامة في مجتمعنا في الديمقراطية في إصدار القرار والتفكير الجماعي ومنع احتكار القيادة وتوفير نوع من الرقابة والتصدي للمشكلات المختلفة والعدالة في تكافؤ الفرص في كافة المجالات وتذويب الفوارق بين الطبقات وتحقيق المساواة بين المواطنين جميعهم وغيرها(46).

ثالثاً: - ركائز السياسة الاجتماعية :-

تعرف على أنها الدعائم والأسس والقواعد التي تصنع في ضوءها السياسة الاجتماعية في المجتمع وتتحدد مجالاتها وأهدافها العامة.

وكذلك تعرّف على أنها المنابع التي تستخدمها السياسة الاجتماعية لتحديد في ضوءها أهدافها العامة واتجاهاتها والآليات التي على أساسها يتم تحقيق تلك الأهداف.

الركيزة الأولى: - الشرائع السماوية:

إن القيم والاتجاهات والمبادئ النابعة من الأديان السماوية في حد ذاتها ليست مجموعة العبادات والشعائر فقط بل إنها تتجاوز تلك الشعائر إلى تنظيم علاقة الإنسان بالآخرين وعلاقة الإنسان بالحياة الاجتماعية ككل وأيضاً علاقة الإنسان بما بعد الموت، ومن هنا فهي تمثل طابعاً للتصرف والسلوك وأهم ما فيها أنها لا تصطدم بواقع الحياة حتى في ثوبها المعاصر، والحضارة الإنسانية رغم تقدمها إلا أنه من إعجاز الأديان مثل الدين الإسلامي المتكامل خاصة، نجد أنه ما من آية في القرآن الكريم أو حديث أو سنة نبوية إلا ووجد العلم مبرراً وتفسيراً حضارياً لها رغم مضي عشرات القرون على نزول ذلك الدين من السماء، وذلك الأمر لا يقتصر على الدين الإسلامي فحسب بل إن الدين المسيحي وتعليم الشريعة المرسومة تأتي جميعها بثورة ذات أهداف اجتماعية تقدمية، ويمكن للدارس المتخصص الاجتماعي أن يجد كثيراً من المضامين الاجتماعية في تحديد الدين الإسلامي على سبيل المثال، وإذا ما كان حولنا في عجلة سريعة علينا أن نحدد المضمون الاجتماعي للدين الإسلامي من جهة تأثيره في السياسة الاجتماعية بمفهومها المعاصر وباعتبارها القرارات والاتجاهات المُجددة لبرامج الرعاية الاجتماعية في المجتمع ونستطيع أن نجد ما يلي: -

يتمثل في الإسلام التنظيم الاجتماعي المتكامل للمجتمع وفيه نجد تحديداً واضحاً لعلاقة الناس وتفاعلهم بل وتتميط العلاقات الاجتماعية، فالدين يدعو إلى نبذ الاستغلال وإقامة العدالة في المجتمع وحث الناس على التماسك والتعاون الاجتماعي.

حددت قواعد الشرائع السماوية أحكام تنظيمه للعلاقات الاجتماعية والإنسانية وأهم ما فيها: واجبات الدولة نحو مواطنيها وواجبات المواطن نحو مجتمعه كما نظمت المعاملات الإنسانية.

يعد الإسلام السياسة الاجتماعية بالقواعد والاتجاهات فهو يكرّم الإنسان ويدعو إلى مساعدة الضعفاء (الرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة كما يتضمن الكثير من قواعد التشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي).

يركز الدين الإسلامي على مفاهيم الرعاية الاجتماعية ويحدد اتجاهات السياسة الاجتماعية في مسؤولية الدولة وتنظيم الإحسان وبيت المال وفعل الخير والذكاء باعتبار أنها مصادر تمويل الرعاية الاجتماعية للإنفاق منها على المحتاجين والضعفاء، وهناك العديد من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية الدالة على ذلك، ومن هذا نستطيع أن نخلص إلى القول بأن الشرائع السماوية تتضمن أهم ركيزة من ركائز السياسة الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة وتحدد أهدافها واتجاهاتها في إطار القيم الروحية والأيدولوجية النابعة من هذه الأديان. (47).

الركيزة الثانية: الدستور -

كلمة الدستور هي فارسية الأصل وقد دخلت اللغة العربية من خلال اللغة التركية وهي تعني القانون أو القاعدة وهو أيضاً الأساس الذي يقوم عليه التنظيم الاجتماعي السياسي للمجتمع وهو المصدر الرئيسي للقوانين والتشريعات الاجتماعية، ولذلك فإن كل دستور في العالم يجب أن يكون معبراً عن القيم والعادات والأعراف نابعاً من الجذور التاريخية للمجتمع ومعبراً عن الآمال والتطلعات لأن الدستور هو الوثيقة التي تحدد حقوق المواطنين وواجباتهم عن طريق تنظيم العلاقات المختلفة بين جهاز الدولة وبين المواطنين، هذا فضلاً عن أن الدستور يجب أن يتضمن الاتجاهات والمبادئ العامة لسياسة الدولة.

وبصفه عامة نجد الدساتير قد تخطى في أحد اتجاهين الأول عندما تتجاهل قيمة المواطن الفرد وتقسّم المواطنين إلى سادة وعبيد فيصبح المجتمع شبيهاً بمجتمعات العصور الوسطى الإقطاعية، أما الاتجاه الثاني فعندما تبالغ الدساتير في قيمة الحياة الفردية للوطن وتهمل مصلحة الوطن كمجتمع واحد.

الركيزة الثالثة: -المواثيق العالمية والقومية:-

وهي المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات التي تعقد بين أكثر من دولتين وتهدف إلى حشد الجهود الدولية لمعالجة بعض القضايا أو المشكلات التي تؤثر على دول العالم ويكون لأي دولة حق الانضمام إليها دون أن يتوقف ذلك على موافقة الدولة التي سبقتها في التوقيع عليها.

وهناك العديد من المواثيق العالمية التي صدقت عليها أغلب دول العالم ومنها مصر، ومن أهم هذه المواثيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي ركز على حقوق الأفراد من الحرية والكرامة وعدم التمييز والحق في التعليم وحرية الرأي والتعبير والاشتراك في الجمعيات ومستوى كافي من المعيشة..... إلخ والإعلان العالمي لحقوق الطفل عام 1956م.

الركيزة الرابعة:-التشريعات والقوانين المحلية:

هي القاعدة التي يقيس عليها المجتمع شؤون حياته وأساليب استمرارية المجتمع ويساهم في تحقيق العدالة وزيادة معدلات الرخاء الاجتماعي ومواجهة الثغرات والمحركات وتحديد آليات التنفيذ وهي أكثر مرونة ويمكن تغييرها مع أي تغيرات تطرأ في المجتمع، وتشمل القوانين الرسمية والقرارات الوزارية ويمكن أن نميز التشريعات والقوانين المرتبطة بالسياسة الاجتماعية في المجتمع المصري في اتجاهين هما التشريعات ذات الطابع السياسي والاقتصادي، وهذه التشريعات تهدف إلى إشاعة العدالة والاعتراف من جانب الدولة بحقوق اجتماعيه للأفراد وتذويب الفوارق بين الطبقات في الملكيات والدخول وعدالة توزيع الثروة القومية ومختلف الخدمات التي تقدمها الدولة.

والتشريعات الاجتماعية وهذه التشريعات تعتبر بمثابة قواعد تشريعية تصدر من السلطة المختصة لتقرير الحقوق الاجتماعية للأفراد ومن أمثلتها قانون التأمين الاجتماعي قانون الضمان وغيرها(49).

5-الركيزة الخامسة التراث الثقافي: -

مما لا شك فيه أن لكل مجتمع من المجتمعات أو لكل دولة من الدول لها ثقافة معينة تؤثر في تحديد سياستها الاجتماعية من خلال التاريخ الثقافي والاقتصادي لها وأنظمتها السياسية والاجتماعية والثقافية، وكذلك المناخ الإنساني الذي يعيش فيه الإنسان حيث أن لكل مجتمع أو دولة تراث ثقافي يحدد أو يساهم في تحديد السياسة الاجتماعية التي يرسمها أو ترسمها الدولة لتحقيق الرفاهية والرعاية الاجتماعية لأفرادها(50).

رابعاً: أهمية السياسة الاجتماعية:-

تعتبر السياسة الاجتماعية عن تفكير منظم لسلوك وتصرفات وبرامج دولة أو منظمة، فهي تمثل مبادئ وإجراءات توجيه العمل الاجتماعي وتنظيمه، فهي تشبع أيديولوجية المجتمع وتعبّر عن أهدافه العامة وتوضح مجالات البرامج والخطط الاجتماعية والفئات الأولى من الرعاية وكيفية رعايتها(51).

ويمكن تحديد أهمية السياسة الاجتماعية فيما يلي:-

- 1- تدرس السياسة الاجتماعية الوضع الراهن وتقيم الخدمات الاجتماعية والوقاية من ظهور المشكلات وسوء الإدارة للمنفذين وإعداد الأهداف قصيرة الأمد وطويلة الأمد والعمل على تحقيقها من خلالها وتعبئة الجهود وتنظيمها للوصول بالمجتمع إلى اتخاذ أهداف بعيدة المدى(52).
- 2- تعمل السياسة الاجتماعية على تقدير الحاجات الاجتماعية وتحديد أولوياتها بدراسة التغيرات الاجتماعية من أجل التخفيف من المشكلات الاجتماعية المصاحبة لهذا التغير(53).
- 3- تجنب الوقوع في أخطاء نتيجة الارتجال والعفوية في رسم الخطط ووضع البرامج والمشروعات(54)، وتوضيح مجالات العمل وأسلوبه واتجاهاته وأسلوب القائمين على الأمور الخاصة بالتخطيط والتنفيذ(55).
- 4- يمكن بواسطة السياسة الاجتماعية تحقيق أمثل استثمار ممكن للإمكانيات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة في المجتمع أو التي يمكن توافرها أو يكون مطلوب توافرها .
- 5- بواسطة السياسة الاجتماعية يمكن تحقيق النمو المتوازن بين كافة قطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمادي في المجتمع حيث إنها تمثل مستوى من التنسيق الفكري والذهني بين مختلف البرامج والجهود الاجتماعية وتضع أساساً واضحاً لعلاقات الأجهزة والبرامج والجهود التي يسهل معها وضع التنظيمات التنسيقية فيما بينهما(56).
- 6- تعمل السياسة الاجتماعية على إيجاد لغة مشتركة بين القائمين على التخطيط الاجتماعي وبين الأجهزة التنفيذية والأجهزة المحلية بهدف الربط بين برامج التنمية

الاجتماعية والرعاية الاجتماعية وبين التنمية الاقتصادية، والتأكيد على أهمية المشاركة الاجتماعية اللازمة لإنجاز خطط التنمية وضمان تحقيقها(57).

خامساً: أهداف السياسة الاجتماعية:-

إن عملية تحديد أهداف السياسة الاجتماعية تتم عن طريق تحديد التشريعات التي يمكننا من إعداد البرامج وتحديد التاريخ التشريعي وتحديد مصادر التمويل اللازم لتحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع، وتسعى السياسة الاجتماعية في أغلب المجتمعات إلى تحقيق أهداف متعددة وهي: (58)

1. تنمية الموارد البشرية والمساهمة في التوزيع المناسب لها من خلال تحقيق المساواة والعدالة في توزيع الموارد والخدمات بين الأفراد والأسر والمجتمعات والمشاركة في عملية التنمية(59)، من خلال المشاركة الفعالة في بناء الإنسان والارتقاء بمستواه وتحقيق مصالحه بحيث تكون الغاية والوسيلة هي المشاركة الإيجابية في شؤون مجتمعه(60).

2. تحقيق الرفاهية الاجتماعية-فئوياً ومجتمعياً-في كل مرحلة من مراحل العمل الاجتماعي بما يساهم في تحسين نوعية الحياة لأفراد المجتمع وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والجهود الضرورية الأخرى. (61)

3. تلبية الحاجات الأساسية والاجتماعية وذلك من أجل تدعيم الشعور بالانتماء والتضامن الاجتماعي والمواطنة وتقليل الفوارق الاجتماعية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية(62).

4. تحقيق أقصى مستويات التعاون بين كافة أجهزة التخطيط للرعاية الاجتماعية والتخطيط لتنمية المجتمع تنمية شاملة حيث تعمل هذه الأجهزة جميعها في إطار السياسة الاجتماعية كما تحقق نوعاً من التوازن والتكامل بين المستوى القومي والإقليمي والمحلي في خطط وبرامج ومشروعات التنمية الشاملة للمجتمع(63).

من خلال العرض السابق لأهداف السياسة الاجتماعية في المجتمع المصري يتضح أنه مع ثورة المعلومات والتكنولوجيا والجهود المبذولة في كافة المجالات ظهرت مفاهيم العولة والكوكبة التي أفرزت التغيرات العالمية، ومشكلات جديدة لم تستطع الحكومة المصرية مواجهتها، وحاجات مستحدثة لم تقدر الحكومة على إشباعها.

سادساً: مداخل السياسة الاجتماعية:-

ترتبط مداخل السياسة الاجتماعية ارتباطاً مباشراً بنماذج الرعاية الاجتماعية في المجتمع حيث يوضح نموذج الرعاية الأهداف والوظائف والبنات التنظيمية التي تعمل على مقابلة الحاجات ومواجهة المشكلات، وبالتالي تحديد مداخل السياسة الاجتماعية التي تساعد على تحقيق ذلك، وتعددت مداخل السياسة الاجتماعية في دول العالم مع تباين الأيديولوجيات والنظم السياسية وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ووصفتها مارتن راين Martin Rein طبقاً لوظائف وأغراض السياسة الاجتماعية في المداخل التالية:(64)

أ-مدخل المساندة:-

وتهدف السياسة الاجتماعية كنظام إلى مساندة لتحقيق الاستقرار للنظم الأخرى في المجتمع عن طريق مساعدتها على تحقيق وظائفها وسد الثغرات الناتجة لعدم الاستقرار، ومن ثم يكون التركيز على الحاجات الملحة والفئات الأكثر احتياجاً باعتبارها وسيلة لمواجهة الآثار السلبية لنظام السوق.

ب-مدخل المساعدة:-

تهدف السياسة الاجتماعية إلى تقديم المساعدات والخدمات للفئات الضعيفة في المجتمع، ودور الرعاية الاجتماعية كنظام يساعد ويكمل الأنظمة الأخرى في المجتمع لتحقيق الاستقرار والتوازن.

ج- مدخل الاعتماد المتبادل:-

توضع السياسة الاجتماعية لتحقيق خدمات متبادلة بينها وبين السياسات الأخرى، وإن نظام الرعاية الاجتماعية يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى في المجتمع ويوجد اعتماداً متبادلاً بين أنظمة المجتمع.

د-مدخل الضبط والاستقرار الاجتماعي:-

تعد السياسة الاجتماعية وسيلة للضبط والاستقرار الاجتماعي في المجتمع عن طريق التركيز على الخدمات المقدمة للعاطلين والمحرومين وغيرهم للتخلص من السلوك السلبي حتى لا يشكلوا عبئاً على تحقيق الاستقرار، والحد من الاضطرابات في المجتمع.

سابعاً: وظائف السياسة الاجتماعية:-

تحدد الوظائف التي تحققها السياسة الاجتماعية في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع ويمكن تحديدها في الوظائف التالية:-

أ- الوظيفة التتموية:- فهي تعطي مكانة متميزة لدور الإنسان في التنمية وتتطوي هذه الوظيفة على دعم الأسرة وتقويتها وضمان إعداد المواطنين وتقوم بدور واقع نحو المشاركة والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما تتجه الوظيفة التتموية نحو الأبعاد الثقافية والاجتماعية لرفع مستواها لدى المواطنين(65).

ب- الوظيفة الوقائية:- وهي تتجه نحو الفئات التي يمكن أن تكون عرضة للتأثير السلبي في المستقبل المتطور من عملية التنمية وما يصاحبها من تصنيع وتحضر وهجر وتغير قيمي أي أنها تعمل على مواجهة حدوث تداعيات سلبية للتعامل معها سلفاً وليس قبل وقوعها .

ج- الوظيفة العلاجية:- وهي تتجه بصفة خاصة إلى بعض الفئات المحرومة التي أطلق عليها فيما بعد الجماعات الهامشية كالأطفال المهملين وكبار السن والذين لا مأوى لهم ويدخل في إطار هذه الوظيفة دعم الخدمات الصحية والتعليمية لهم وتوفير المأوى ورفع مستوى الخدمات العامة الأخرى التي يحتاجونها(66).

د- الوظيفة الاندماجية:- والتي اعتبرتها المنظمة الدولية للأمم المتحدة نقلة أساسية في سياسة الرفاهية والتي تتطلب إعادة توجيه الموارد والبرامج والأشخاص بحيث يتحقق الدمج والتكامل لجميع قطاعات المجتمع في التنمية القومية الشاملة(67).

ثامناً: إستراتيجيات السياسة الاجتماعية

يمكن تصنيف إستراتيجيات السياسة الاجتماعية إلى:-

أ- إستراتيجيات غير مهنية:-

وتستخدم مع المواطنين الذين يمارسون العمل وخاصة من هم أكثر احتياجاً للخدمة الأساسية مثل تصنيف رينوريتو Lee Rainwater إلى إستراتيجيات تعبيرية وأخرى عدوانية.

ب- إستراتيجيات مهنية:-

يضعها الأخصائي الاجتماعي ويمارس كلاً منها على حسب تقديره للموقف الذي يتعامل معه (68).

ج- إستراتيجيات منح القوة للناس:-

إن الهدف من هذه الإستراتيجية منح القوة للناس وربطها بممارسة الخدمة الاجتماعية، وترتبط إستراتيجية منح القوة بالممارسة العامة للخدمة الاجتماعية مع الأسر والجماعات والمجتمعات المحلية والأنساق السياسية ولذا فإن الأخصائيين الاجتماعيين يسعون إلى تقدير القوة لدى الناس الذين يفتقرون إليها، وترتبط أيضاً إستراتيجية منح القوة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمواجهة المشكلات الاجتماعية.

د- إستراتيجيات بناء القدرات للناس:-

إن بؤرة الاهتمام لبناء القدرات منفعة مع الاتجاه السائد للتنمية في الوقت الحاضر فإذا لعب الناس دوراً فعالاً في أي وجه للمجتمع أو المجتمع المحلي فإنه من الواضح أنها قدرات اجتماعية سوف ترتبط ببناء القدرات للناس بالأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والمنظمات المحلية والحكومة المحلية ومنظمات المجتمع المدني وتطبق إستراتيجية بناء القدرات على كل المستويات في المجتمع المحلي.

(1) المستوى الفردي: ويشمل البعد الانفعالي - الجسمي - المعرفي

(2) مستوى الجماعة ومستوى المجتمع المحلي ويشمل:-

- درجة تماسك المجتمع.

- الوعي بالحاجات داخل المجتمع المحلي.

- وجود أغراض مشتركة للمجتمع المحلي.

(3) مستوى الأنساق: فهي لأغراض المنظمة، وتحديد الشروط الأساسية لأداء العمل

الناجح، وإدراك المعوقات المختلفة للعمل (69)

هـ- استراتيجيات الاعتماد على الذات:-

تهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق الاعتماد على الذات باعتباره هدفاً مهماً لأحداث التنمية الاجتماعية بالمجتمع وتوجد استراتيجيات للاعتماد على الذات هي:-

- 1- تشجيع جماعات المساعدة الذاتية من خلال التعرف على حاجاتهم وطموحاتهم.
 - 2- تشجيع إنشاء المنظمات المحلية من خلال بناء مجتمع مدني ذو فاعلية.
 - 3- تنمية المجتمع المحلي: إن هدف التنمية الأساسي يجب أن يكون الاعتماد وعلى الذات.
- و- إستراتيجية التنمية الاجتماعية:-

تقوم هذه الإستراتيجية على أساس تشجيع الأخصائي الاجتماعي للناس في المجتمع المحلي على الثقة في أنفسهم وقدراتهم ويؤدون مسؤولياتهم نحو المواقف التي يمرون بها(70).

وتهدف استراتيجيات السياسة الاجتماعية إلى:- (71)

- إعطاء هدف عام للتطوير النظامي المستقبلي.
- بناء روح الفريق وزيادة خبرته.
- رفع مستوى سرعة الاستجابة لتقابل احتياجات المجتمع.
- رفع معنويات الموظف والالتزام بالمهام الخاصة بالمنظمة.
- توجيه مجهودات الدعم المالي.
- تثقيف أصحاب الحق (عامه الشعب) عن المنظمة.
- تحسين التعاملات والروابط العامة وخلق صورة نظامية إيجابية.

وتتميز خصائص استراتيجيات السياسة الاجتماعية بما يلي:-

- الأفق الزمني: حيث تستخدم الإستراتيجية لوصف الأنشطة المختلفة في وقت زمني محدد.
- التأثير: ويظهر عائد الإستراتيجية ولا يظهر إلا على المدى الطويل.
- الانتشار: تتضمن الإستراتيجية عمليات تجميع المصادر والموارد التي يتم الحصول عليها بصفة مستمرة، وحاجة الإستراتيجية إلى الأنشطة المطلوبة اللازمة لنجاحها.
- نمط القرارات: يتطلب توظيف الاستراتيجيات في معظم الأوقات سلسلة من القرارات يدعم كل قرار القرار الآخر من خلال قرار محدد(72).
- تحديد الأولويات: يوضع نمط الإستراتيجية طبقاً للحاجات أو الموارد المتغيرة.

- يجب أن تكون الإستراتيجية مرنة: فالإستراتيجية عبارة عن خارطة طريق قد تحتوي على منعطفات ومشاكل غير مرئية أو أزمات غير متوقعة أو فرص جديدة أو تغيرات في الموارد.
- أن تكون الإستراتيجية وسيلة لتحقيق الغاية وليست الغاية نفسها: الإستراتيجية عبارة عن الوسيلة التي من خلالها نصل إلى القائمة المقصودة منها وليست الغاية نفسها(73).

المراجع

- (1) إبراهيم مدكور: **معجم العلوم الاجتماعية** (1975): الشبكة القومية للتربية والعلوم الثقافية، يونسكو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص: (327).
- (2) Thomas J.Sullivan & Kenricks(1998): **Introduction to Social Policy**, New York, Macmillan, Publishing Company, P: (36).
- (3)Roland B.Dear (1995) :**Social Welfare Policy**, (in) Richard W.Encyclopedia of Social Work, Vol (3), Washington, Dc, N.A.S.W Press, P: (2226).
- (4) طلعت مصطفى السروجي وآخرون (2007): **السياسة الاجتماعية**، القاهرة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، ص: (14).
- (5) أحمد رشيد(1989): **نموذج مقترح لتصميم إدارة سياسات دعم القطاع الخاص في التنمية المحلية**، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص: (189).
- (6)السيد ياسين (1988): **السياسات العامة "القضايا النظرية المنهجية"**، ندوة منهجية تقويم السياسات الاجتماعية في مصر، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، في الفترة من 13-15 أبريل، ص ص: (21-22).
- (7)Karen K.Kirst - Ashman (2007) :**Introduction to Social Work and Social Welfare - Critical Thinking Perspective**, New York, Brooks/Cole, P: (208).
- (8) طلعت مصطفى السروجي (2002): **نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية - رعاية المسنين نموذجاً**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، في الفترة من 15-16 مايو، ص: (7).
- (9)Richard M. Titmuss(1974) :**Social Policy - An Introduction**, Georg Allan and Unwin, Ltd, P : (96).
- (10)T.H. Marshall (1965) :**Social Policy**, London, Hutchinson University Press, P: (7).
- (11)Dianne S. Burdem (1987) :**Woman and Social Policy**, (In) Dianne S. Burdem and Noomi Gottlieb: **The Woman Client**, London, Tavistock Publications Ltd. P: (25).
- (12)Demetrius S.Latridis (1995) :**Policy Practice, (in) Encyclopedia of Social Work**, Vol (3), Washington, Dc ,N.A.S.W Press, P: (1855).
- (13) أحمد كمال أحمد (1970): **السياسة الاجتماعية**، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ص: (25).
- (14) طلعت مصطفى السروجي (2004): **السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة**، القاهرة، دار الفكر العربي، ص: (13).

- (15)Michael Hill (1997) : **Understanding Social Policy**, New Jersey, Black Publishers,, P: (14).
- (16)Ibid,, PP: (3-5).
- (17)Ibid, P: (4).
- (18)Ronald B. Dear, Op. Cit., PP :(2220-2226).
- (19)Brenda Dubois & Kala Miley (2008) : **Social Work an Empowering Profession**, New York, Pearson Education, P: (250).
- (20)Howard Jacob Karger & David Stoesz (2006) : **American Social Welfare Policy A Pluralist Approach**, New York, Pearson Education, P: (4).
- (21)Karen K.Kirst -Ashman (2007) :Introduction to Social Work and Social Welfare -Critical Thinking Perspective, Op. Cit., P: (208).
- (22)Demetrius S.Latridis, Op. Cit., P: (1861).
- (23) ماهر أبو المعاطي علي (2003): **التخطيط الاجتماعي ونماذج من السياسة الاجتماعية في الدول الخليجية**. القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ص: (31).
- (24)Jon Simon Saoep(2008): **Social Policy** ,in Encyclopedia of Social work,VOL3, 20the Edition, NASW press , New York, Oxford University, p (178).
- (25)Arian de Haan(2007): **Reclaiming Social Policy Globalization** ,social Exclusion and New Poverty Reduction Strategies, New York, Pal grave Macmillan, p (2).
- (26) مصطفى عبد العظيم الفرماوي (2005): **السياسة الاجتماعية وإدارة المؤسسات**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص: (13).
- (27) محمد أحمد بيومي (1999): **علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص (13).
- (28) Ronald B. Dear(1995): **social welfare policy**, Encyclopedia of social work, VOL.3, New York, .N.A.S.W, p (2228).
- (29) عبد الحليم رضا عبد العال (1999): **السياسة الاجتماعية أيديولوجية وتطبيقات عالمية ومحلية**، القاهرة، دار الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ص ص: (17-18).
- (30) عبد العزيز عبد الله مختار (1993): **سياسات الرعاية الاجتماعية وارتباطها ببرامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي**، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، المؤتمر العلمي السابع في الفترة 7-9 ديسمبر، ص (20).

- (31) طلعت مصطفى السروجي (2004): السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، مرجع سابق، ص ص: (19-20)
- (32) المرجع السابق ذكره، ص: (19)
- (33) Karen K. Kirst- Ashman (2007): Introduction to Social Work and Social Welfare -Critical Thinking Perspective, Op. Cit., P: (179).
- (34) Neil Gilbert & Harry Specht (1974): **Dimensions of Social Welfare Policy**, New Jersey, Prentice Hall Inc, P: (16).
- (35) Michael Hill (1997): Understanding Social Policy, Op. Cit., P: (9).
- (36) طلعت مصطفى السروجي وآخرون (2004): السياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص: (22).
- (37) Donald E Chambers & Kenneth R. Wedel (2005): **Social Policy and Social Programs - Method for the Practical Public Policy Analysis**, New York, Pearson Education, P: (96).
- (38) محروس محمود خليفة (2003): السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص: (30).
- (39) طلعت مصطفى السروجي وآخرون (2007): السياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص: (227).
- (40) Michael Hill (1997): **Understanding of Social Policy**, Op. Cit., P: (6).
- (41) Ibid, P: (12).
- (42) طلعت مصطفى السروجي (2002): نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية - رعاية المسنين نموذجاً، مرجع سبق ذكره، ص: (8).
- (43) محمد محمود المهدي (2001): ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص: (71).
- (44) أحمد كمال أحمد (1970): السياسة الاجتماعية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص. (365).
- (45) منى عويس، عبلة الأفندي (1994): التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، القاهرة، دار الفكر العربي، ص. (160).
- (46) إقبال الأمير السمالوطي (1994): تخطيط الخدمات الإنسانية (مفاهيم-أدوات-طرق)، القاهرة، مكتبة عين شمس ص: (368).
- (47) حمدي عبد الحارس البخشونجي، عمر عبد العزيز محمود (2001): التخطيط الاجتماعي، القاهرة، دار الفكر العربي، ص (193).

- (48) منى عويس، عبلة الأفندي (1994): **التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية**، مرجع سابق، ص: (168).
- (49) ماهر أبو المعاطي علي (2005): **السياسة الاجتماعية (أسس نظرية-نماذج عالمية وعربية ومحلية)**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ص: (132).
- (50) محروس خليفة (2003): **السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص. (480).
- (51) أحمد كمال أحمد (1970): **السياسة الاجتماعية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص: (250)
- (52) Sanjay Bhatt a Chary a(2003): **Social Work An Integrated Approach**, New Delhi L.T.D, p: 146.
- (53) Michael Hill (1997): "**Understanding Social Policy**", 2the Edition, U.K, Oxford, Black Well, p (7).
- (54) طلعت مصطفى السروجي وآخرون (2007): **السياسة الاجتماعية**، مرجع سابق، ص ص: (7-18).
- (55) محمد محمود المهدي (2001): **ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص: (11).
- (56) إبراهيم عبد الهادي المليجي، محمد محمود المهدي (2005): **العولمة وأثرها في التخطيط الاجتماعي**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص: (118).
- (57) طلعت مصطفى السروجي وآخرون (2007): **السياسة الاجتماعية**، مرجع سابق، ص: (18).
- (58) Donald E.Chambers ,Kenneth R.Wedel (2005): **Social Policy and Social Programs A method for the Practical Public Policy Analyst**, 4th edition, New York. Pearson Education, p (67).
- (59) Sanjay Bhatt a Chary a(2003):.Op Cit, p: p (142:143).
- (60) محمد أحمد بيومي (1991): **علم الاجتماع والقضايا السياسية الاجتماعية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص: (91).
- (61) patricia Kennett(2004): **A Hand book of Comparative Social Policy** , U.K, Edward Elgar publishing limited, p: 91.
- (62) Gail Lewis et al (2000): Op Cit, p (7).
- (63) ماهر أبو المعاطي علي (2009): **مقدمة في الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية**، دار الزهراء، ص: (112).

- (64) طلعت مصطفى السروجي (1998): سياسات رعاية وتنمية الإنسان العربي «رؤية نقدية تحليلية» ندوة العلوم الاجتماعية ودورها في خدمة وتنمية المجتمع، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ص: (25).
- (65) أحمد عبد الفتاح ناجي (2007): سياسة الرعاية الاجتماعية، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ص (53).
- (66) محمد محمود المهدي (2001): ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية، مرجع سابق، ص: (68).
- (67) ماهر أبو المعاطي علي (2003): التخطيط الاجتماعي ونماذج من السياسة الاجتماعية في الدول الخليجية، مرجع سبق ذكره، ص: (314).
- (68) طلعت مصطفى السروجي وآخرون (2007): السياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص: (198).
- (69) أحمد محمد السنهوري (2007): موسوعة منهج الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية، القرن الواحد والعشرين، ج5، القاهرة، دار النهضة العربية، ص: (317-318).
- (70) David Cox & Manohar Pawar(2006) : **International Social Work (Issues, Strategies, and Programs)**, California, Sege Publication, p : (27-30).
- (71) Spouse a Buse (2008) : **Strategic Planning**, Encyclopedia of Social Work, VoL 4, 20th edition Oxford, N.S.A.W press, p : (169).
- (72) طلعت مصطفى السروجي وآخرون (2007): السياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص: (300).
- Robert H. Schwarting(2006): **Strategic Planning, Foundation for Community**, New York, (73) Association Research, p (11).